ان ((الهدف)) وهي تنشر مقالتي يوري افنيزي حول الميزانية العسكرية الاسرائيلية ، تؤكد على ان القضية ليست كما يطرحها افنيزي بانها قضية تخفيض للميزانية العسكرية ، بل دعوة افنيزي لتخفيض الانفاق العسكري تعني بالضرورة زيادة البطالة في اسرائيل . فالاقتصاد الاسرائيلي هو كدولة اسرائيل ((طفيلي)) . فالميزانية العسكرية الاسرائيلية يتحملها المواطن الاسرائيلي ، الا انه بقدر ما يتحمل الاسرائيلي عبء هذه الميزانية فان الجهاز العسكري الاسرائيلي يتلقى الاسلحة والاموال من الولايات المتحدة الامريكية .. فقد وضع الرئيس الامريكي السابق نيكسون مثلا قانونا خاصا بتقديم مبلغ اضافي مقداره مليارين و٢٠٠ مليون دولار من القروض والمساعدات العسكرية لاسرائيل لتغطية نفقات الجسر الجوي الذي اقيم اثناء حرب تشرين الاول ١٩٧٣ .

والجدول التالي بالمساعدات العسكرية والاقتصادية التي حصلت عليها اسرائيل يؤكد حقيقة ((طفيلية)) الاقتصاد الاسرائيلي ، وبالتالي الالة العسكرية الاسرائيلية .

١ ـ مساعدات اقتصادية حكومية امريكية ١٫٦٧٣ مليار دولار
٢ ـ مساعدات عسكرية حكومية امريكية ١٫٤٢ مليار دولار
٣ ـ مساعدات خاصة معفاة من الضرائب :

من المؤسسات الامريكية	٢٫٥٩٠ مليار دولار
من الافراد	١٫٥٠ مليار دولار
اسهم اسرائيل	٢٫٠٠٥ مليار دولار
قروض البنوك الامريكية	١٫٤٥ مليار دولار
المجموع حتى شهر تشرين الاول ٧٣	١١٫١٤ مليار دولار
مساعدات عسكرية خاصة لعام ٧٣	٢٫٠٢٠ مليار دولار

اننا اذ نشير هنا الى المساعدات الامريكية ، فلا بد ايضا من القول ان هناك مساعدات اخرى تقدمها دول امبريالية وبصورة خاصة المانيا الغربية ، ناهيك بالمساعدات التي تأتي من الجاليات اليهودية .

ان النتيجة التلقائية لتخفيض ميزانية الدفاع الاسرائيلية ستكون كارثة على الاقتصاد الاسرائيلي . فالقدرات الفنية التي زودت بها الولايات المتحدة اسرائيل لاقامة صناعة عسكرية محلية قد نمت بصورة مضطردة، واصبحت الصناعة العسكرية ((اكبر تجمع صناعي في اسرائيل)) ، وبلغ عدد العاملين في هذه الصناعات عام ١٩٧١ حوالى ٩٠ الف عامل ، وقد تضاعف هذا العدد بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ بسبب زيادة الطلب على الاسلحة . لذلك ففي حالة تخفيض الميزانية العسكرية فان قطاعا كبيرا من المجتمع الصهيوني سيتضرر بصورة خطيرة، وقد تحدث زئيف شيف معلق هارتس العسكري في مقال بعنوان ((ميزانية عجز الامن)) نشره في هارتس (٧٥/١/١٧) عن موضوع تخفيض الميزانية في قطاعي التطوير والانتاج المحلي العسكري فقال : ((لقد حذر رجال الامن ان التقليص في الانتاج المحلي سيسبب تسريح الاف العمال . فضلا عن ذلك ، اذا حدث نقص في القذائف في مستودعات الجيش الاسرائيلي ، فسيكون عليه ان يشتريها من الخارج)) .

ان للميزانية العسكرية ـ الاسرائيلية ، و ((للخريطة النهائية لحدود اسرائيل)) التي اعلن عنها حزب العمل الصهيوني مؤخرا ، مدلول استراتيجي واضح الا وهو مواصلة مسيرة الصهيونية كما وضعها هرتسل والابقاء على القوة العسكرية الضخمة لضرب مقاومة شعبنا ، وفرض الامر الواقع الامبريالي الصهيوني عليه . فتمويل المؤسسة العسكرية الصهيونية المتصاعد من قبل الامبريالية يهدف الى تشديد الضغط الامبريالي الصهيوني علينا لتركيعنا ، وقد نجحت الامبريالية والصهيونية عبر هذا الاسلوب في تركيع بعض الانظمة العربية التي تتحدث عن ((الواقعية)) وعن الاعتراف بالاغتصاب ، وتسمح بالتالي لاعادة توطيد النفوذ الامبريالي الراسمالي في الوطن العربي . الا ان شعبنا الذي اختار اسلوب الكفاح المسلح طريقا للتحرير يدرك تمام الادراك ان تصعيد العمل العسكري ضد المصالح الامبريالية والصهيونية هو الكفيل بافشال مخططات العدو رغم ميزانيات الدفاع الضخمة وخرائط الحدود الامنة .

وفيما يلي ننشر مقالي يوري افنيزي اللذين نشرهما في مجلة ((هعولام هزه)) الصهيونية .

ميزانية الدفاع الضخمة

توجد لدى بعض انواع العناكب علاقة حب فريدة من نوعها . وبينما يعاشر الذكر منها انثاه ، فان الانثى تبدأ باكله . ومع انتهاء العملية تكون الانثى قد ابتلعت بقايا الذكر دون ان تبقي منه اي اثر .

ان ميزانية الدفاع تذكرنا بهذه العنكبوتة المفترسة . فهي تستهدف الدفاع عن الدولة وفي غضون ذلك تلتهم الدولة .

□□□

في سنة ١٩٦٥ كانت الدولة تقبع خلف حدود «تعيسة» و «خطرة». لقد كانت تل ابيب ونتانيا في مرمى مدفعية العدو . ولم يكن يوجد عمق استراتيجي ولا حدود امنة .

وفي ذلك العام وصلت ميزانية الدفاع الى مبلغ ٩٧١ مليون ليرة، كانت تشكل ٩٫٥٪ فقط من الناتج القومي الخام اي اقل من ربع مجموع ميزانية الدولة . وتم عن طريق هذه الاموال اعداد جيش رائع هزم ثلاثة جيوش عربية خلال ستة ايام واحتل مناطق هائلة في الجنوب والشرق والشمال واثار دهشة العالم كله بسبب كفاءته ومقدرته . وكان وزير الدفاع المسؤول هو ذلك الشخص المترد انه ليفي اشكول . اما الان فنحن نرابط خلف ((حدود امنة مثالية)) . ونحن نسيطر على مضايق

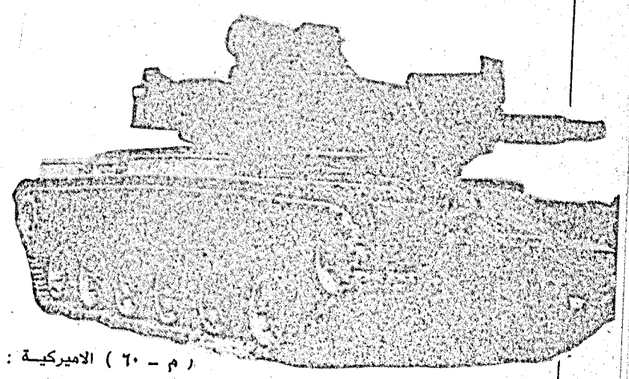

(م ـ ٦٠) الاميركية : اشتعلت في تشرين

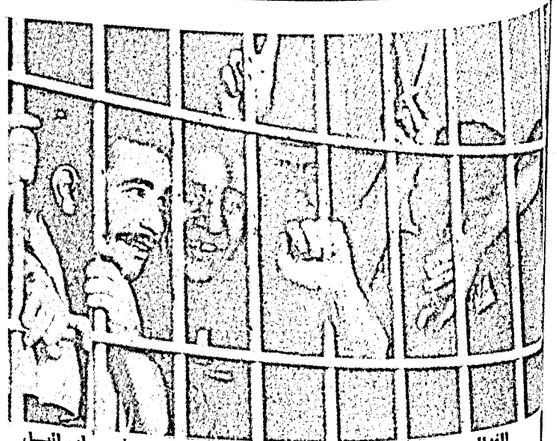

الفدائيون العرب يرسمون شارة النصر داخل سجنهم في اسرائيل

المتلا والجدي والجنوب وعلى حقول النفط في ابوردديس ومنطقة شرم الشيخ . كما ان نهر الاردن يضمن الخط الدفاعي في الشرق وتلال القنيطرة تضمن مرتفعات الجولان في الشمال . يوجد اذن عمق استراتيجي وكل شيء على ما يرام . لقد وصلت الميزانية العسكرية هذا العام الى ٢٢ مليار ليرة وهي تشكل نسبة ٢٩٫٥٪ من الناتج القومي الخام اي حوالى ٤٠٪ من ميزانية الدولة .

وخلال عشرة اعوام زادت الميزانية بمبالغ هائلة اي بمقدار ٢٢ ضعفا، بينما زاد الناتج القومي بمقدار سبعة اضعاف . اما نصيب ميزانية الدفاع في الناتج القومي فقد ارتفع بمقدار ثلاثة اضعاف . (ان الميزانية الحقيقية للشؤون العسكرية تزيد عن هذا بكثير نظرا لان هناك بنودا في الميزانية مرتبطة بالوزارات الاخرى) .

وفي ذروة هذا الارتفاع المذهل ، مني جيش الدفاع الاسرائيلي ، للمرة الاولى ، بهزيمة في ساحة المعركة .

□□□

ويمكن ان نستخلص ظاهريا ، من خلال هذه الارقام الجافة استنتاجا بسيطا : انه ليست هناك اية صلة بين ميزانية الدفاع وبين امن الدولة. انها نتيجة مغرية . فهي تنسجم مع ما توصل اليه البروفسور نوردتسكوت فاركينسوت الذي اخترع ((قانون فاركينسوت)) . لقد اكتشف ذاك المؤرخ المتملىء بروح الدعابة ، من بين ما اكتشفه ، ان ميزانية سلاح البحرية البريطاني ترتفع باستمرار ، كلما تضاءل عدد سفنه . وكفت بريطانيا عن السيطرة على الامواج لكن المسؤولين سيطروا على التيار المالي . وبوسع المتفائل ان يؤمن بان العلاقة بين الامن وبين الميزانية قد انقطعت ببساطة . ان حجم ميزانية الدفاع لا يحدد القدرة الدفاعية سواء للافضل او الاسوا . ان هذا الاعتقاد خاطىء من اساسه . هنالك علاقة بين ميزانية الدفاع وبين الامن ـ ولكنها سلبية باكملها . فكلما ارتفعت ميزانية الدفاع كلما تضاءل الامن . لقد اصبحت ميزانية الدفاع عدو رئيسي لامن الدولة . فهي تهدد الدولة اكثر من الجيوش العربية . وبامكان اعداء اسرائيل الاعتماد على ميزانية الامن التي ستتكفل بهذه المهمة .

□□□

ان الميزانية الضخمة لحكومة رابين تخصص معظمها لميزانية الدفاع. والحقيقة ان هناك ميزانيتين : ميزانية دولة اسرائيل التي تصل الى ٣٤ مليار ليرة ، وميزانية الدفاع التي تصل الى ٢٢ مليار ليرة . واذا ما صدقنا ذلك الرجل التعيس والعاجز يهوشاع رابينوفتش ، بانه لا امل في تدبير مثل هذه المبالغ ، فاننا نجد انه لم يقم باية محاولة مهما كانت لتخفيض ميزانية الدفاع . فالانذار البسيط والساحق من جانب وزير الدفاع وضع حدا لهذا التفكير الوقح . ان اسحاق رابين يعتمد على احسان شمعون بيريس . ولم يخطر بباله ان ينبس ببنت شفة . ومن هنا ظهرت الحاجة الى زيادة الضرائب مرة اخرى وافساح المجال امام موجة خطيرة من البطالة ـ موجة من شانها ان تتحول في اية لحظة الى طوفان لا يمكن وقفه . ومن هنا ظهرت الحاجة ايضا الى ابقاء عجز في الميزانية وطبع اوراق نقدية اخرى ، وزيادة التضخم وافقار الفقراء .

وفي هذا الاسبوع تارجحت الوزارة كورقة شجرة تطايرت بين هذين الخيارين ، واختارت في نهاية الامر قليلا من هذا وقليلا من ذاك . (اين انت يا ليفي اشكول ، انت الذي طالبت بنصف قدح من القهوة ونصف قدح من الشاي ؟)

ان الضرائب والبطالة والتضخم تشكل مجتمعة خطرا على امن الدولة وهذه الامور الثلاثة ستهدم المعنويات وتعمق من الفجوة الخطيرة وتهدم القاعدة الاقتصادية المنتجة وهي الاساس الحقيقي لامن الدولة .

□□□

لقد صرح اريك شارون عشية حرب يوم الغفران الذي كان في ذلك الوقت عميد احتياط بان في الامكان تخفيض ميزانية الدفاع بمبلغ مليار ليرة (ستة مليارات في ذلك الوقت) بدون الحاق اي ضرر بالجهد الامني. (ولقد رددت اكثر من مرة اقوالا مماثلة في الكنيست ولكني انا لست اكثر من جندي اول احتياط بالاضافة الى اعتباري مخرب) .

وبعد الحرب دخل اريك شارون الكنيست وعهد اليه بمهمة رئاسة اللجنة الفرعية المسؤولة عن ميزانية الدفاع وبدا يقلص من ميزانية يمينا ويسارا . ولقد قال اكثر من مرة ، وليس عن طريق الهمس بان بالامكان تخفيض ميزانية الدفاع بمبالغ كبيرة وتحقيق مصلحة كبيرة لجيش الدفاع الاسرائيلي . ولم يكن من المستحسن سماع مثل هذه العبارات على لسان قائد شهير . ولم يكن من اللائق ايضا بالنسبة لرؤساء جهاز الدفاع ان يأتوا الى الكنيست ويجبرون ـ وهذه هي المرة الاولى في تاريخ الكنيست ـ على الاجابة على اسئلة موضوعية من قبل شخص ملم بالامور . لهذا اخرج اريك شارون من الكنيست ولو بثمن منحه منصب رفيع للطوارىء لم يكن يرغب في منحه اياه .

لقد عادت الكنيست الان الى سابق عهدها : شلة من اعضاء الاحزاب المضطربين لا توجد لديهم اية فكرة عن شؤون الامن الذين يقفون في وضع استعداد يردون نشيد الامل (هتيقفا وهو النشيد القومي الاسرائيلي ـ المترجم) وهم يصغون فقط الى كلمة ((امن)) .

وليكن الامر اكثر وضوحا : ليست هناك اية اشارة مهما كانت الى ميزانية الدفاع ولم تكن موجودة ابدا . لقد تنصلت الكنيست من هذه المهمة حتى منذ عهد دافيد بن غوريون . كما ان الحكومة تقف عاجزة في هذا المجال كبقية المجالات الاخرى . لقد صرح سابير الكبير في حينه وبملء فاهه بانه يوافق تلقائيا على كل طلب من جانب وزير الدفاع . ولكن دايان حتى وهو في اوج عظمته وعندما كان كالصنم المعبود لم يبلغ مركز قوة كالمركز الذي بلغه شمعون بيريس في الحكومة الراهنة . وبوسع بيريس اسقاط رابين في اية لحظة وان الاعتبارات الزمنية والفرص هي التي تحول دون في الوقت الحاضر .

ان الحكومة الحالية تضع نصب اعينها هدفا مقدسا يطغى على اي هدف اخر وهو الاستمرار في الوجود . لهذا فهي مرغمة للموافقة على اية زيادة في ميزانية الدفاع يطلبها شمعون بيريس بدون جدل او مساومة . ان من السهل جدا بالنسبة لها ان تفرض ضريبة جديدة بمليار او مليارين ، على المواطن على ان تقول ((لا)) لشمعون بيريس .

حقا كيف يمكن للحكومة معالجة مشاكل صعبة ومعقدة ، في وقت تعجز فيه عن مواجهة مشاكل تافهة وسهلة ؟ انها غير قادرة على الغاء وزارة السياحة ذلك التمثال النفيس الذي يرفرف فوق قبر السياحة